المحاضرة الرابعة: تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 : الظروف والدوافع

1- ظروف إنشاء اتحاد المغرب العربي:

- **انفراج العلاقات الدبلوماسية بين البلدان المغاربية**

بعد تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي عرف الفضاء المغاربي نشاطا وحدويا جزئيا ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل محاور برزت من خلال انتهاج اتفاقيات ثنائية أو أكثر.

معاهدة الإخاء والوفاق : اتجهت كل من الجزائر وتونس إلى توقيع معاهدة الإخاء الوفاق في 19 مارس 1983 وانضمت لهما موريتانيا في نفس السنة والتي اعتبرت محطة إيجابية أولى في مسار بناء اتحاد يجمع شعوب المغرب العربي وقد تعهد أطرف المعاهدة بـ :

- الامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهما.

- الامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية أو من الطرف المتعاقد الآخر

- عدم السماح فوق ترابه بأية مبادرة أو أي عمل ينجر عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين .

- عدم السماح بتنظيم وبنشاط أي تجمع فوق تراب كل منهما من شأنه أن يمس بأمن الطرف الآخر أو بوحدته الترابية أو يحاول تغيير نظامه عن طريق العنف.

معاهدة وجدة 1984

أبرمت هذه المعاهدة بين المغرب وليبيا بوجدة في 13 أوت 1984 والتي بمقتضاها تم إنشاء " الاتحاد العربي الافريقي"، حيث تم تبرير إنشاء هذه المعاهدة كرد فعل على معاهدة الاخاء والوفاق 1983 والتي قامت باستبعاد

ليبيا إلى حين تسوية مسألة الحدود بينها وبين الجزائر، وكان فرصة لليبيا للخروج من عزلتها والمغرب يضمن فيه وقف المساعدات التي كانت تقدمها ليبيا إلى الجمهورية العربية الصحراوية، وأعلنت أهدافها كالآتي:

- تعزيز أواصر المودة الأخوية بين البلدين وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما.
- صيانة استقلال كلا البلدين
- تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية
- إقامة تعاون قصد تنمية التعليم على كل مستوياته
- الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام وصيانة الهوية الوطنية العربية

لكن هذا الاتحاد لم يستمر طويلا ولم يرى النور لأنه بعد سنتين من قيامه وضع الملك الحسن الثاني حدا له في نهاية أغسطس سنة 1986 حيث وجدت المغرب أن مصلحتها التحلل من هذا الاتحاد وخاصة بعد الضغوطات الاقتصادية الممارسة على المغرب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية

التصالح التونسي الليبي :

كان لقطع العلاقات الدبلوماسية سنة 1983 بين تونس وليبيا يمثل عقبة في طريق بناء المغرب العربي، ونذ تولي الرئيس زين العابدين بن علي أعطى المشروع المغاربي محتوى أكثر واقعية وكفي ذلك تعهده في بيان السابع من نوفمبر 1987 صراحة " سنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة"، وقد استئنفت الحوار بين البلدين والعلاقات الدبلوماسية في 28 ديسمبر 1987.

وتجسيد لهذه المبادرات استقبل على أرض تونس العقيد معمر القذافي في أربع مناسبات في سنة 1988 وبالمقابل قام الرئيس التونسي بزيارة رسمية إلى طرابلس سنة 1988 وقد قرر البلدان تعزيز علاقاتهما عن طريق جملة من الاجراءات من بينها حرية التنقل الأشخاص بين البلدين بواسطة بطاقات تعريف شخصية موحدة، وابرام اتفاقيات للتعاون والتكامل في العديد من الميادين.

التصالح المغربي الجزائري

كان قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب سنة 1975 يمثل عقبة أخرى في سبيل بناء المغرب العربي الكبير ، وقد بدأ التقارب بين المغرب والجزائر في ماي سنة 1987 وبعد وساطة المملكة العربية السعودية وقد تم فتح الحدود بين البلدين جزئيا وفي ماي 1988 صدر بيان مشترك بين البلدين على إثر اللقاء الذي جمع ملك المغرب والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد نص فيه على مواصلة الحوار واللقاء لحل المشاكل العالقة بين البلدين وفي 16 ماي من سنة 1988 تم أعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر ولبلوغ هذه الأهداف تم إحداث لجنة مشتركة جزائرية مغربية تتكون من ممثلين وزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل، وقد تقرر إلغاء التأشيرة بين البلدين وفتح مراكز الحدودية رسميا.

- **انهيار الإتحاد السوفياتي وبروز الهيمنة الامريكية**

أدى الإنهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي عام 1989م إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة، تغيرت فيها معالمه وتعدلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث أدى اختفاء الإتحاد السوفياتي وانهيار النظام ثنائي القطبية إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على السيطرة والتأثير وتوجيه دفة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات

تقول الولايات المتحدة الأمريكية أنه بعد سقوط النظام الدولي القديم، العالم فقد توازنه ودخل من جديد حالة الطبيعة وهي الحالة الفوضوية، وما دام أن أمريكا هي القوة العظمى المتبقية من النظام القديم إذن فهي القوة المؤهلة والمسؤولة لإعادة بناء هذا النظام الدولي ونجدها أحيانا تعتبر كل هذا واجب وعبئ بل أكثر من ذلك نجدها تقدم نفسها أنها تحمل رسالة حضارية وسماوية للعالم كله، فهي تريد أن تنقذ العالم من الفوضوية التي تسوده وتؤسس نظام دولي جديد، وعليه فهي تريد إصلاح بعض مؤسسات النظام القديم كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتصبح تتماشى مع الأحداث والتطورات وكذا طموحاتها الكبيرة لسيادة العالم كله ولإنجاح ذلك ترى ضرورة إنشاء مؤسسات دولية جديدة إلى جانب كل هذا فهي تسعى لوضع مجموعة من القواعد والضوابط والميكانيزمات التي تحكم عمل وسير هذا النظام الدولي الجديد وعلى كل الأطراف أن تحترم ذلك حتى يستتب الأمن ويتحقق التقدم المنشود

في ظل هذا الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بعودة الإقتصاد بقوة كعامل محرك أساسي لإدارة العلاقات الدولية بآليات الإقتصاد الحر الليبرالي بزعامة القطب المهيمن وحلفائه، وجدت الدول المغاربية نفسها أمام بيئة تختلف عن بيئة

الحرب الباردة حيث أن هذه الدول اكتسبت أهميتها الإستراتيجية إبان الحرب الباردة من وضعها كساحة للمواجهة بين الشرق والغرب واستطاعت الحصول على كافة أشكال الدعم والمساندة من كلا الجانبين، كما توفر لها هامش كبير من الحركة تمتعت بفضله بقدرة عالية على المناورة ومن ثم نجحت في جني المزيد من المكاسب

- **دور السوق الأوربية المشتركة**

أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الإقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الإقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الإقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية. وتعكس هذه التكتلات الإقتصادية درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والإستثمارات وأنواع التبادل الأخرى

وهكذا فإن المصلحة الإقتصادية للدول المغاربية تتطلب المزيد من تقارب وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياساتها الإقتصادية داخليا وخارجيا مما يؤدي على حمايتها من الإستغلال الخارجي الواقع عليها من الدول الأجنبية، وإلى الإستغلال الأمثل لثرواتها الإقتصادية لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بينها وبين الجماعة الإقتصادية الأوروبية فمع دخول اليونان سنة 1981م واسبانيا والبرتغال سنة 1986م إلى السوق الأوروبية، وهذه الدول تتشابه في المنتوجات الفلاحية مع منتجات وصادرات دول المغرب العربي، ومن ثم أصبحت هذه الدول تشكل منافسا قويا لدول المغرب العربي في منتوجاتها وبخاصة الحوامض، البوكير، وزيوت الزيتون والكروم. فهي مشكلة للدول المغاربية على اعتبار أن تعاملها مع السوق الأوروبية أكثر من تعاملها مع الدول العربية كون أن الدول المغاربية مرتبطة بإتفاقية الشراكة مع الجماعة الإقتصادية الأوروبية

2– دوافع إنشاء الإتحاد:

- **تراجع شرعية النظم السياسية المغاربية** : لقد آمن غالبية المواطنين المغاربة بالمشروع الوطني الذي تبنته الدولة بصفتها المزدوجة، فهي التجسيد الحي للكفاح الوطني والقوة القادرة على إحداث ثورة الداخل سواء في مجال تحديث الجماعة السياسية أو في مجال تحقيق النقلة التنموية.

ولكن بعد ممارسة استغرقت عقدين وفي حالات أخرى ثلاثة عقود بدأت في الظهور أبعاد الأزمة القومية تحت وطأة عنصرين أساسيين:

أولهما : احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي.

وثانيهما : تكريس التفاوت الإجتماعي واتساع دوائر التهميش والإستقطاب الطبقي

ولئن كانت الدولة المغاربية قد سيطرت على معظم أشكال التعبير الإجتماعي والسياسي وارتبطت شرعيتها بالدور المزدوج على مستوى الرابطة القومية والرعاية الإقتصادية، فإنه مع عبور الفترة الأولى للتعاقد الإجتماعي بين المجتمع والدولة وما حفلت به من استخدامات رمزية، حلت عناصر وعوامل التغيير التي هزت عرش الدولة منذ الثمانينات على وجه التقريب. وفي هذا الإطار يمكن التركيز على عدة عناصر منها:

- القلاقل والهزات والمحاولات الإنقلابية والإضرابات.
- سياسات تهميش القوى السياسية.
- تفاقم أزمة الحكم وتناقضاته الداخلية.
- التداخل بين ثلاث أزمات: أزمة المجتمع، أزمة النظم، أزمة الذهنية وكلها مؤشرات تدل على ابتعاد الدولة عن مجتمعها هذا المجتمع الذي بدأ هو نفسه يبلور حركاته الإجتماعية تحت أشكال ومضامين مختلفة

- **عامل الأخطار الأمنية والاستراتيجية**: أدى تعثر العمل العربي المشترك في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدد الوطن العربي سعى قادة المغرب العربي إلى إيجاد ولو بديل لمواجهة مختلف الأخطار التي تهدد منطقة المغرب العربي، خاصة على أثر الهجمات التي تعرضت لها ليبيا من قبل الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الاعتداء على تونس بسبب وجود مقر الهيئة الفلسطينية بالاضافة إلى التوتر الموريتاني- السنيغالي والنزاع الليبي-التشادي

ففي الاتحاد يجد القادة المغاربة الاطار المناسب لحل القضايا المتعلقة بينهم والاخطار الخارجية التي تهددهم

- **الدافع الاقتصادي: عامل عجز الدولة القطرية عن تحقيق التنمية الشاملة وحماية أمنها (الأزمة الاقتصادية):** يشكل العجز القطري عن تحقيق تطلعات الشعوب إحدى الدوافع التي أدت إلى قيام الاتحاد فقد أدى عجز التوجه القطري لحل مشاكل التنمية الشاملة وصيانة الاستقلال الوطني الشعوب ليشككوا في قدرة الدولة القطرية على حل هذه المشاكل ولما أضحت مشألة التنمية الشاملة أمرا لا يسع تحقيقها في ظل التوجه القطري الامر الذي أدى بقادة دول المغرب العربي إلى التفكير في نهج جديد يمكنهم من تحقيق منجزات التنموية كل ذلك خلق ضرورة التعاون والتنسيق للخروج من دائرة العمل المفرد إلى العمل الجماعي.

وهكذا فإن المصلحة الاقتصادية للدول المغاربية تتطلب المزيد من التقارب حتى تتمكن من تنسيق سياستها الاقتصادية داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى حمايتها من الاستغلال الخارجي الواقع عليها من الدول الاجنبية وإلى الاستغلال الأمثل لثرواتها الاقتصادية لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بينها وبين المجموعة الاقتصادية الاوربية